



أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق

دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٥)

أ.م.د. سندس حميد البدرى

الباحث علاء أكرم عبد الصاحب

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

DOI: <https://doi.org/10.36322/jksc.v1i71.14860>

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة والمدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية.
وتجسدت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. ما هي الأساليب التي تتبعها المصارف الإسلامية في صياغة هيكل رأس المال فيها؟

٢. هل يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لهيكل رأس المال على الأداء المالي المصرفي؟

إذ تم استخدام ثلاثة من أهم المؤشرات المعبرة عن هيكل رأس المال (المتغيرات المستقلة) متمثلة بـ (اجمالي المطلوبات إلى حق الملكية، اجمالي المطلوبات إلى اجمالي الموجودات، حق الملكية إلى اجمالي الموجودات) وثلاثة مؤشرات للأداء المالي المصرفي (المتغيرات التابعه) متمثلة بـ (معدل العائد على حق الملكية ، معدل العائد على الموجودات ، نصيب السهم من الارباح الصافية) ، وتم اختيار اثنين من المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة للدراسة.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، الأداء المالي، المصارف الإسلامية في العراق، دراسة الأثر.

Abstract:

This study aimed to identify the nature of the relationship between the capital structure and the financial performance of the commercial banks



sampled in the study and listed on the Iraq Stock Exchange.

The problem of the study was embodied in the following questions:

.١ What are the methods followed by Islamic banks in formulating their capital structure?

.٢ Is there a significant effect of capital structure on banking financial performance?

Three of the most important indicators expressing capital structure (independent variables) were used, represented by (total liabilities to equity, total liabilities to total assets, equity to total assets) and three indicators of banking financial performance (dependent variables), represented by (ratio Return on equity, rate of return on assets, net profit per share), and two Iraqi Islamic banks listed on the Iraq Stock Exchange were chosen as a sample for the study.

Keywords: Capital structure, financial performance, Islamic banks in Iraq, impact study.

المقدمة:

تعد المصارف من المؤسسات المالية التي يتمحور نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، لذلك فهي من أهم المؤسسات الوسيطة في الاقتصاد، بين أصحاب الأموال الفائضة وبين المحتاجين إلى أموال، وعند القيام بهذه المعاملات يحاولون تحقيق أقصى ربحاً في ظل مستوى مقبول من المخاطرة لذلك تلعب المصارف



بشكل عام دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد فهي عصب الاقتصاد ومحركها الرئيسي فلا يمكن أن نرى بلداً متقدماً مالما ي肯 جهاز المصرف فعالاً.

لذلك لا تستطيع المصارف الاستمرار في أنشطتها المختلفة ما لم تتوافر لها الأموال اللازمة لتمويل هيكل رأس مالها الذي يتتألف من مزيج من مصادر التمويل المختلفة التي تحصل عليها المصارف الإسلامية لتمويل عملياتها واستثماراتها الرأسمالية لذلك ، يُعدُّ موضوع هيكل رأس المال من المواضيع ذات الأهمية في ميدان الإدارة المالية المتعلقة بتعظيم الربح أو تعظيم قيمة الأسهم السوقية وذلك لتعظيم ثروة المالكين وهو الهدف الذي تسعى أغلب المصارف إلى تحقيقه.

وأزدادت أهمية الأداء المالي، خاصة في الوقت الحالي الذي تشهد فيه المصارف انفتاحاً على العالم وتوسيع المعاملات البنكية، لذا فإن معرفة الأداء المالي للمصارف هي عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات كانت لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية المصارف الإسلامية، ومدى تأهيلها للمنافسة المحلية والإقليمية والدولية من خلال أدائها المالي والمميز .

الفصل الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

اولاً : مشكلة الدراسة :-

المشكلة التي تواجهها المصارف تكمن في صعوبة تحديد أفضل هيكل لرأس المال أي تحديد نسبة الدين التي يمكن من خلالها أن تقلل كلفة رأس المال إلى حدٍ ما بما سوف ينعكس على أدائها، لذلك فإن السؤال الذي تطرحه الدراسة الحالية هو:- ما هو تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (عينة الدراسة) .

ثانياً. فرضيات الدراسة:-



الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية، والعائد على الموجودات ، ونصيب السهم من الأرباح الصافية) .

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية ، والعائد على الموجودات ، ونصيب السهم من الأرباح الصافية) .

الفرضية الرئيسية الثالثة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية ، والعائد على الموجودات ، ونصيب السهم من الأرباح الصافية) .

ثالثا : مجتمع وعينة الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة مجموع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بالمصارف الاسلامية، وتم اختيار عينة من تلك المصارف بصورة قصدية فقد تم اختيار مصريفي من مجموع المصارف الاسلامية والبالغة خمسة عشر مصرفاً إذ بلغت العينة ما نسبته (١٣) % من مجتمع المصارف الاسلامية وهي كالتالي ، كما يوضحها الجدول (١) :

جدول (١) انواع المصارف عينة الدراسة

| نوع المصرف | ت | اسم المصرف |
|-------------------|---|-------------------------|
| المصارف الاسلامية | 1 | المصرف العراقي الاسلامي |
| | 2 | مصرف كردستان |

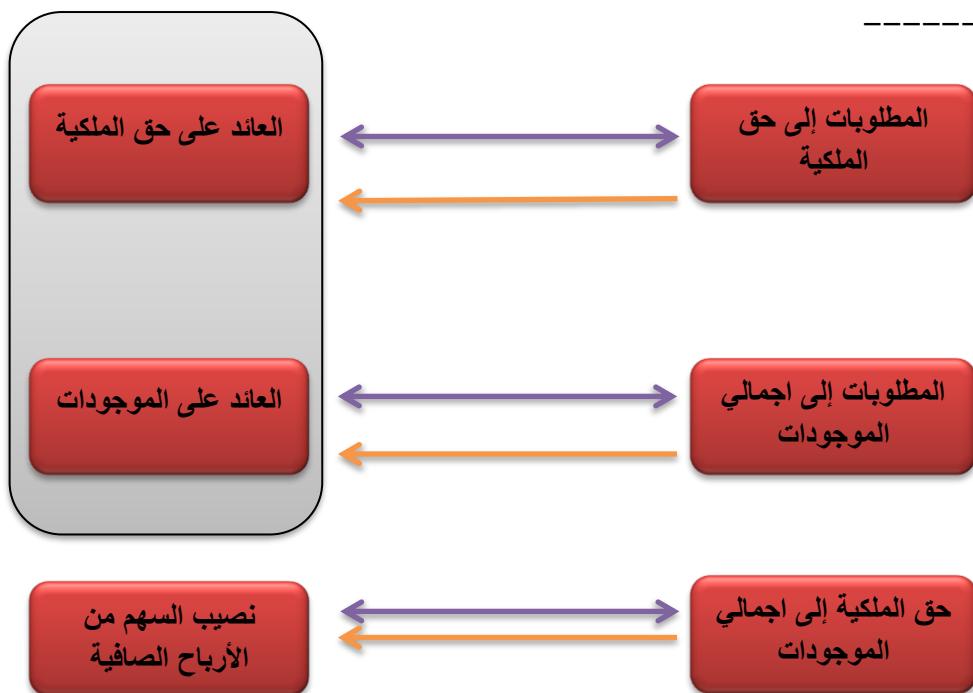
اما الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بالمددة الممتدة من (2005 - 2017)



رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة :

شكل (١) المخطط الفرضي لفرضيات التأثير

مؤشرات هيكيل رأس المال مؤشرات الأداء المالي المصرفية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المؤشرات السابقة



المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

يعطي هذا المبحث فكرة عامة عن بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدارسة. إذ سنتعرف على بعض الاصهامات الفكرية للباحثين.

| دراسة حقي ، (2016) | | | 3 |
|---|--|-----------------------|---|
| عنوان الدراسة | هدف الدراسة | المدة الزمنية للدراسة | اهم الاستنتاجات |
| عنوان الدراسة | المدة الزمنية للدراسة | اهم التوصيات | او же التشابه مع الدراسة الحالية |
| دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. | تهدف هذه الدراسة من خلال معرفة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية عينة الدراسة . | (2014 - 2010) | ان نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) لها تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثلة للأداء المالي وكذلك إن نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثلة للأداء المالي وهذا ما تم التوصل اليه من خلال التحليل للبنوك الثلاثة . |
| المنهج المتبع للدراسة | المددة الزمنية للدراسة | المنهج الاستدلالي | التركيز بشكل أكبر على جذب الودائع و تتميّتها في البنوك الإسلامية بسبب تأثيرها الإيجابي على الربحية وبالتالي على الأداء المالي، و ذلك من خلال استخدام اساليب التوعية المستمرة لعملاء البنك لمعرفة مزايا هذه الودائع. |
| المددة الزمنية للدراسة | المنهج المتبع للدراسة | المنهج الاستدلالي | تتشابه مع الدراسة الحالية من خلال دراسة هيكل رأس المال باعتباره جزء من الهيكل المالي وكذلك دراسة الأداء المالي وايضا تتشابه من حيث احتوائها على المصارف الإسلامية والمنهج المتبع في الدراسة |



| | |
|--|----------------------------------|
| تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث عدم احتوائها على المصادر التجارية وكذلك اختلفت من ناحية حجم العينة والفترة الزمنية بلد الدراسة والنتائج والتوصيات. | اوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية |
| تزويد الدراسة الحالية ببعض مفاهيم الجانب النظري والمتعلقة بموضوع المتغيرين كليهما وكذلك الاستفادة من بعض المؤشرات وزيادة الجانب المعرفي من الناحية التطبيقية | الاستفادة من الدراسة السابقة |
| . Milhem ,M , (2017) ٢ | |
| Banks Performance and Capital Structure: Comparative Study between Islamic Banks and Conventional Banks. أداء البنوك وهيكل رأس المال: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. | عنوان الدراسة |
| تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل رأس المال في الأداء للبنوك الإسلامية والتقليدية المبحوثة . | هدف الدراسة |
| المنهج المتبعة للدراسة | المدة الزمنية للدراسة |
| المنهج الاستدلالي (13) بنك تقليدي - (3) بنك اسلامي الاردن | (2015 – 2010) |
| اظهرت النتائج بأن هيكل رأس المال سوف يكون له تأثير ذات دلالة احصائية كبيرة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية ، في حين لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لهيكل رأس المال على اداء البنوك التقليدية عينة الدراسة . | اهم الاستنتاجات |
| تشابه مع الدراسة الحالية من خلال دراسة هيكل رأس المال باعتباره متغير مستقل وكذلك دراسة الأداء المالي كمتغير تابع والمنهج المتبوع في الدراسة ومجتمع الدراسة والمتمثلة بالبنوك التقليدية والاسلامية، بالإضافة إلى كونها دراسة مقارنة ايضا. | اوجه التشابه مع الدراسة الحالية |
| تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من ناحية حجم العينة والفترة الزمنية بلد الدراسة والنتائج والتوصيات. | اوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية |
| زيادة الجانب المعرفي لدى الباحث بما يخص هيكل رأس المال والأداء المالي من الناحية النظرية والتطبيقية والاستفادة من جميع المؤشرات وعكسها على الدراسة الحالية . | الاستفادة من الدراسة السابقة |



. Meero ,A ,(2016)

2

| | | | | | | | | | |
|---|--|---------------------------------|-----------------------|-----------------------|-------------------|-------------------|---------------------------------|---------------|--|
| <p>The Relationship between Capital Structure and Performance in Gulf Countries Banks: A Comparative Study between Islamic Banks and Conventional Banks.</p> <p>العلاقة بين هيكل رأس المال و الأداء في بنوك دول الخليج ، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية.</p> | <p>عنوان الدراسة</p> | | | | | | | | |
| <p>تهدف هذه الدراسة إلى هدفين: الأول هو تحديد تشابه هيكل رأس المال بين البنوك الإسلامية والتقليدية والهدف الثاني هو الكشف عن العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء البنوك الإسلامية والتقليدية</p> | <p>هدف الدراسة</p> | | | | | | | | |
| <table border="1" data-bbox="181 771 1156 890"> <tr> <td data-bbox="181 771 441 833">المنهج المتبع للدراسة</td> <td data-bbox="441 771 759 833">بلد الدراسة</td> <td data-bbox="759 771 1156 833">عينة الدراسة</td> <td data-bbox="181 833 1156 890">المدة الزمنية للدراسة</td> </tr> <tr> <td data-bbox="181 833 441 890">المنهج الاستدلالي</td> <td data-bbox="441 833 759 890">دول الخليج العربي</td> <td data-bbox="759 833 1156 890">(8) بنك تقليدي - (8) بنك اسلامي</td> <td data-bbox="181 833 1156 890">(2014 - 2005)</td> </tr> </table> | المنهج المتبع للدراسة | بلد الدراسة | عينة الدراسة | المدة الزمنية للدراسة | المنهج الاستدلالي | دول الخليج العربي | (8) بنك تقليدي - (8) بنك اسلامي | (2014 - 2005) | |
| المنهج المتبع للدراسة | بلد الدراسة | عينة الدراسة | المدة الزمنية للدراسة | | | | | | |
| المنهج الاستدلالي | دول الخليج العربي | (8) بنك تقليدي - (8) بنك اسلامي | (2014 - 2005) | | | | | | |
| <p>بينت نتائج الدراسة عن تماثل هيكل رأس المال للبنوك الإسلامية مع هيكل البنوك التقليدية في منطقة الخليج على المصارف عينة الدراسة ، وان العائد على اجمالي الموجودات كمقياس للأداء له علاقة ذات أثر عكسي (سلبية) على درجة الرفع المالي و علاقة ذات أثر إيجابية مع نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات ، وأن حجم البنك يرتبط بعلاقة ذات أثر إيجابي مع كل من معدل العائد على اجمالي الموجودات و معدل العائد على حق الملكية كمؤشرات للأداء في البنوك الإسلامية و التقليدية عينة الدراسة .</p> | <p>اهم الاستنتاجات</p> | | | | | | | | |
| <p>تتشابه مع الدراسة الحالية من خلال دراسة هيكل رأس المال باعتباره متغير مستقل وكذلك دراسة الأداء المالي كمتغير تابع والمنهج المتبع في الدراسة ومجتمع الدراسة والمتمثلة بالبنوك الإسلامية والتقليدية .</p> | <p>او же التشابه مع الدراسة الحالية</p> | | | | | | | | |
| <p>تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من ناحية حجم العينة ، وال فترة الزمنية ، و بلد الدراسة ، والنتائج والتوصيات.</p> | <p>او же الاختلاف مع الدراسة الحالية</p> | | | | | | | | |



الاستفادة من الدراسة السابقة
زيادة الجانب المعرفي لدى الباحث بما يخص هيكل رأس المال والأداء المالي من الناحية النظرية والتطبيقية والاستفادة من اغلب المؤشرات وعكسها على الدراسة الحالية .

الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة:

المبحث: الاطار النظري لهيكل رأس المال :-

مفهوم هيكل رأس المال :-

لمعرفة هيكل رأس المال للمصارف الاسلامية لابد من معرفة تلك المصارف بشكل عام لذلك تعرف المصارف الاسلامية " إنها مؤسسة مصرافية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذ أو عطاء ، وكلك تلتزم بقواعد الشريعة الاسلامية في نشاطاتها ومعاملتها المختلفة (خلف، ٢٠٠٦ : ٩٢)، وقبل ان نعرف ما هو هيكل رأس المال لابد من التعرف على الهيكل المالي حيث ان هيكل رأس المال هو جزء من الهيكل المالي ، والذي يمثل الجانب الأيسر من الميزانية للمصارف، ويعبر عن الطريقة التي يتم من خلالها تمويل الموجودات المتمثلة بالجانب الأيمن في كشف الميزانية (Weston & Brigham, 2000:555) .

ويكون الهيكل المالي من مجموعه من العناصر التي تشكل جانب الالتزامات في قائمة المركز المالي أي سواء أكان مصدرها دينا خارجيا من الدائنين أم داخليا من الملاك (اندراوس ، ٢٠٠٨ ، ٤٠٢) . أما هيكل رأس المال فيعرف بأنه ذلك التمويل الدائم الذي يتألف من التمويل الممتد والمتمثل برأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والتمويل المفترض طويل الأجل (العامري، ٢٠١٣ : ٣٠٨) ، كذلك يعرف هيكل رأس المال بأنه يتضمن كيف تقوم المنشأة او الشركة بالتمويل ، ويشير إلى مشاركة الشركة لتمويل الدين ونسب الرافعة الخاصة بها .

أنواع هيكل رأس المال :-

❖ هيكل رأس المال الأمثل : إن من ابرز أهداف الادارة المالية هو تعظيم الثروة للمالكين من خلال الادارة الرشيدة والحكيمة لهيكل رأس المال وذلك للوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل ويتم ذلك عن



طريق خفض وتقليل الكلفة المرجحة للأموال، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة ارباح حملة الأسهم (المالكون) (Rrealy & et al., 2001, 424) ، ويعرف هيكل رأس المال الأمثل بأنه عبارة عن خليط بين نسبة كل من الديون والأسهم بنوعيها العادية و الممتازة والتي تعمل على تعزيز سعر سهم المنشأة المالية (Besley & Brigham, 2000:433) ، و يقصد أيضاً بأمثلته هيكل رأس المال بأنه اختيار وتحديد لنسب تمويل معينة بين مجموع الاموال الخاصة والديون بالشكل الذي سيؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي تعظيم ورفع قيمة منشأة الاعمال.(عبد الوهاب, ٢٠٠٦:٢٠٠٦-١٠٧). (١٤)

❖ هيكل رأس المال المستهدف: لابد من المنشأة أن تقوم أولاً بتحليل مجموعة من العوامل المحيطة والخاصة بها ، و سوف يتم صياغة ذلك الهيكل لرأس المال المستهدف ، وإن ما يميز هذا الهيكل انه قابل للمرونة اي بمعنى إنه يتغير بحسب الظروف ومع الزمن ولكن يجب على ادارة المنشأة بكافة الأحوال أن تأخذ في حسابها هيكلًا معروفاً ومحدداً مسبقاً ، بحيث ان كل القرارات التمويلية الضرورية تكون منسجمة ومتسقة مع هذا الهيكل(Weston, Et Al., 1996: 608-609) ، و إن هيكل رأس المال المستهدف و الذي يعني بقيام منشأة الاعمال بتحديد عناصر مصادر التمويل المختلفة والمتمثلة من حقوق الملكية والديون، ونسبة كل مصدر من هذه المصادر في هيكل رأس المال، وإن وجود هيكل رأس المال المستهدف سوف يوضح الرؤية إمام متخذ القرار التمويلي، وعلى سبيل المثال فإذا كان معدل الاقتراض الفعلي هو أقل من المستوى المستهدف فإنه سيكون من السهل التوسيع بالاقتراض أما إذا كان معدل الاقتراض الفعلي في حالة زيادة عن المستوى المستهدف فإنه سوف يؤدي إلى اصدار اسهم جديدة في هذه الحالة (الاغا, ٢٠٠٥: ٧٦).

العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال:-



١- هيكل الموجودات: يؤثر هيكل الموجودات على مصادر التمويل لهيكل رأس المال بطرق عديدة ، فالمنشآت ذات الأصول طويلة الأجل والمتمثلة بالموجودات الثابتة ، وخاصة في حال كون الطلب على خدماتها ومنتجاتها مؤكداً نسبياً مثل (المنشآت المالية وشركات المنافع العامة) ، لذلك سوف تُستخدم القروض الطويلة الأجل والمكفولة بضمانات معينة ، (Degryse et. al., 2012: 434) أما المنشآت التي تكون غالبية أصولها من الذمم المدينة والمخزون والتي تكون اعتماد قيمتها على الربحية المستمرة مثل على هذا النوع (المنشآت التي تعمل في مجال البيع بالجملة والتجزئة) فتعتمد على القروض قصيرة الأجل بصفة أساسية وعلى القروض طويلة الأجل بشكلٍ قليل (ويستون وبركمهام, ٢٠٠٩: ٢٧٤) .

٢- استقرار ونمو المبيعات: تتصف المنشآة ذات النمو المستقر لمبيعاتها بكون اعتمادها على التمويل المقترض يكون أكثر من المنشآة التي تكون ذات معدل نمو غير مستقر لمبيعاتها. (Brigham & Ehrhardt, 2002:648) ، وكلما كانت التوقعات لنمو المبيعات كبيرة في المستقبل كلما كان ذلك مشجعاً ومحفزاً على التمويل بالاقتراض وكلما كانت احتمالات تقلب المبيعات المحققة متزايدة في المستقبل فإن الاعتماد في التمويل على القروض يجب أن ينظر إليه بتحفظ. (النعميمي والخرشة ، ٢٠٠٧: ٢٠٠) .

٣- توجهات المقرضين: يُمنح المُقرضون (الدائنوں) القروض عندما تكون المنشآة المُقرضة ذات معايير مالية سليمة ، لذلك ينبغي عليها أن تتمتع وتحظى بمؤشرات مالية إيجابية لتحفيز الدائنين على منحها القروض (Weston & Brigham , 1981:475) .

٤- حجم المنشآة: تتوقف قابلية المنشآة في الاعتماد على التمويل المقترض على حجمها فالمنشآت ذات الحجم الصغير يكون اعتمادها بشكلٍ أساسي على التمويل المُمْتَكَب بينما يزداد إقبال المنشآت ذات الحجم الكبير على التمويل المقترض كأساس لعملياتها ، ومقاييس الحجم أما أن يكون مبيعاتها المحققة أو موجودات المنشآة (Khrawish & Khraiwesh, 2010 :177)



٥- توجهات الإدارة: تكون توجهات الادارة متأثرة بشكلٍ مباشرٍ في عملية اختيار طريقة التمويل ، فعندما تتجه بعض الادارات إلى تحمل درجة أعلى من المخاطر مما يؤدي إلى اندفاعها إلى الاعتماد على المديونية بشكلٍ كبير ، في حين تبعد ادارت اخرى عنها لأنها تتبع سياسات مالية محافظة، عن المزيد من المديونية . (Kassim et. Al., 2012 : 83 : ٨٣)

٦-المنافسة: تؤدي زيادة حدة المنافسة بين المنشآت المالية إلى انخفاض ربحية المنشآة وبالتالي سوف تقل قدرتها على الحصول على القروض لذلك تلجأ للأموال الخاصة، لأن خدمة منح الديون تتوقف على حجم المبيعات وعلى الربحية. أي أن هناك علاقة عكسية بين كل من المنافسة وقدرة الشركة على الاقتراض . (عبد الفتاح , ٢٠١٤ : ٢٦ : ٢٦)

مؤشرات هيكل رأس المال :-

لتحليل هيكل رأس المال فانه لابد من الاعتماد على بعض النسب. التي تقوم بقياس حجم الأموال التي يقدمها الدائنوين قياسا بتلك التي قدمها المالكون لذلك فان هناك أهمية لهذه المؤشرات من نواحٍ عدّة فالدائنوين سوف ينظرون إلى حق الملكية الذي سيضع له هامش أمان وذلك لسداد ما بذمة المنشآة لهم وكذلك فإن المالكين يستطيعون أن يمولوا عمليات المنشآة واحتياجاتها من دون اشراك الدائنوين في عملية ادارتها (59: McGuigan, et al., 2009) وهي كالتالي:

١- نسبة الرفع المالي (نسبة المطلوبات إلى الموجودات) : قبل التعرف على هذه النسبة لابد من معرفة الرافعة المالية إذ يقصد بالرافعة المالية درجة ومدى اعتماد المنشآة على التمويل بالاقتراض كأحد مصادر هيكل رأس المال ، فهي ترتبط بالتكاليف التمويلية الثابتة، وان ارتفاع نسب الرافعة المالية يعني ارتفاع لقيمة المصروفات و الفوائد على القروض (العلي, ٢٠١٠: ١٨٦). أما (العامري, ٢٠١٠: ١٦٩) فقد عرف الرافعة المالية بأنها مدى استخدام هيكل رأس المال للتمويل المقترض بما سيؤدي إلى تعظيم العائد على حق الملكية. وإن هذه النسبة توضح نسبة التمويل الخارجي للخصوم (& Houston, 2009: 93)



Brigham, وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان اعتماد المنشأة على الاقتراض لتمويل انشطتها بشكلٍ أكبر، وتحسب وفق الآتي (محمد وآخرون، ٢٠٠٨: ٢٥٦) :

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

٢- نسبة اجمالي المطلوبات إلى حق الملكية: يبين هذا المؤشر مدى اعتماد المنشأة في تمويل موجوداتها على أموال الغير مقارنة بأموال الملكية ، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني اعتماد المنشأة على أموال الغير (هندي، ٢٠٠٤: ٨٩) ، وتحسب عن طريق الصيغة التالية (Adair, 2006: 43) :

$$\text{نسبة اجمالي المطلوبات إلى حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{حق الملكية}}$$

٣- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة مدى مساهمة رأس المال (حق الملكية) في تغطية الموجودات ، وان المصرف يحاول الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدل ثابت ، وإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى إن الوضع المالي للمصرف جيد ويمكن قياسها وفق الصيغة الآتية (الحمداني، ٢٠١٣: ٨٣-٨٤) :

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

٤- نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال: توضح هذا النسبة الأهمية النسبية للمطلوبات طويلة الأجل في هيكل رأس المال لذا فإن هذا المؤشر يُعد مؤشراً للحكم على المخاطر المالية (هندي، ٢٠٠٠: ٩٨) وسوف يتم حسابها وفقاً للمعادلة الآتية: (الحسناوي، ٢٠١٦: ٢٦٤)

$$\text{نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال} = \frac{\text{مطلوبات طويلة الأجل}}{\text{حق الملكية} + \text{مطلوبات طويلة الأجل}}$$



٥- نسبة الدين طويل الأجل إلى حق الملكية: ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة القروض طويلة الأجل على حقوق الملكية وهي كالتالي: (الصياح والعامري, ٢٠٠٧ : ٧٢)

$$\frac{\text{قروض طويلة الأجل}}{\text{حق الملكية}} = \frac{\text{نسبة الدين طويل الأجل إلى حق الملكية}}{\text{مكونات هيكل رأس المال:}}$$

أ- اموال حقوق الملكية: هي عبارة عن حقوق المساهمين في المنشأة أو بصيغة أخرى هي اموال أصحاب المشروع (الحاج ، ٢٠٠٢ : ٢٥)، وتنتألف من التالي :

١- الأسهوم العادية: يُعرف السهم العادي بأنه عبارة عن صك يثبت لحاملة ملكية حصة معينة من رأس المال المنشأة تعادل المبلغ الذي تم دفعه من قبلهم. لذلك فإن الأسهوم العادية تُعد أحد مصادر التمويل الخارجي (طويلة الأجل) المتاحة للمنشأة وتعد كذلك من المصادر الأساسية والمهمة للتمويل الممتد (Manes, 1988:325) .

٢- الأسهوم الممتازة: تمثل الأسهوم الممتازة نوعا خاصا من حقوق الملكية في المنشآت ، ومن أهم مميزاتها بأنها تعطي الحق لحامليها في استلام مقسم ارباح محدد وذلك يكون قبل توزيع اي ارباح على حملة وأصحاب الأسهوم العادية (Gitman, 2009:511) .

٣- الأرباح المحتجزة: هي تلك الأرباح التي تقوم المنشأة باحتفاظها، لذلك فهي جزء من حقوق المساهمين، ويطلق عليها بهذا الاسم لأن المنشأة تقوم بحجزها عن التوزيع على المساهمين وذلك لأسباب و مبررات تخصها (رمضان ، ١٩٩٦ ، ١٥٦) . فقد يكون توزيع الأرباح على المالكين في سنة ما وقد يوزع أكثر أو أقل من ذلك في السنة التالية أو قد لا توزع اي أرباح (طنيب وعبيدات، ١٩٩٧ ، ٥٠) .

٤- الاحتياطيات: تعد الاحتياطيات من المصادر الداخلية المهمة لتمويل المنشأة المالية وهي ما تكون غالبا من الاحتياطيات القانونية أي تلك الاحتياطيات التي تقوم المنشأة بالالتزام بها قانونيا ، وايضا هناك



الاحتياطيات التي تقوم ادارة المنشأة بوضعها وتنفيذها وفقا لاستراتيجياتها التي تتبناها وذلك لأغراض التوسيع أو دعم مركزها المالي (الجميل، ٢٠١٢: ١٨٦).

ب- المديونية طويلة الأجل: وهي تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة عن طريق الاقتراض لمشاريعها مثل الديون طويلة الأجل (القروض طويلة الأجل)، والسنادات التي تصدرها المنشأة لأحد اصناف الاقتراض طويل الأجل (رمضان، ١٩٩٦: ١١٧) وتشمل التالي.

١- القروض طويلة الأجل: القروض طويلة الأجل هي القروض التي يكون قد تم بموجبها الاتفاق بين كل من المقرض والمقرض حول (تاريخ الاستحقاق، الرهونات ، سعر الفائدة) وإن تكلفة هذا القرض تكون نسبة من قيمة القرض وهذه النسبة تكون غير ثابتة أي تكون حسب طلب المقرض وخاصة في حالة اتجاه معدلات الفائدة في السوق نحو الارتفاع ، أما عملية سداد القروض فيكون في تاريخ الاستحقاق الذي تم الاتفاق عليه او يكون على شكل اقساط بحيث تكون متساوية في تواريخ معلومة ومتفق عليها مسبقا (هندى، ٢٠٠٤: ٥٤٣).

٢- السنادات: السند وهو وثيقة قانونية تصدرها المنشأة، ويكون له تاريخ استحقاق بحيث يحق لحامله الحصول على القيمة الاسمية وكذلك يقدم لحامله سعر فائدة وبشكل دوري بحيث تكون نسبة من الدين (Downes & Elliot, 2003:12) ، وبالتالي فهي أداة مالية طويلة الأجل تستخدمها الحكومات والمنشآت وذلك لجمع كميات كبيرة من الأموال ، من مختلف المقرضين (Gitman, 2000, 289).

٣- التمويل التأجيرى: يقصد بالاستئجار هو "عقد يقوم بموجبه بالزام المستأجر بمواعيد متفق عليها بدفع مبالغ محددة لمالك أصل من الأصول مقابل انتفاع المستأجر بالخدمات المقدمة من قبل الأصل المستأجر لفترة زمنية معينة". وإن المدة الزمنية لاستحقاق عقد الإيجار هي أقل من مدة حياة الأصل، وإن قيمة الدفعات الاستئجار هي بشكل عام أكثر من السعر الحالى للأصل (الحجازى، ٢٠٠٦: ٧٦) . وعند



نهاية الفترة الزمنية لاستئجار الاصل فانه سوف يعود إلى المؤجر والذي يقوم اما ببيعه او يقوم باعاده استئجار الاصل لآخر. لذلك فأن عقد التأجير بموجبة سوف يحفظ المؤجر نظريات هيكل رأس المال:-

١- النظرية التقليدية :تسمى النظرية التقليدية بهذا لاسم نسبتاً إلى الدراسات التي تسلم بوجود هيكل رأس مالي أمثل، والتي تفترض ومن بدون إثبات على صحة الفرضية و التي مفادها: بأن على المنشأة ان تحدد هيكل رأسمالي امثل بحيث يتضمن نسبة تكون مثالية للتمويل المفترض والتي تجعل كلفة التمويل عند حدتها الادنى ، وبهذا الاطار فان استخدام التمويل المفترض بشكل رشيد في هيكل رأس المال المنشأة سوف يزيد معدل العائد على حق الملكية فالتوافق والتناغم الأمثل بين كل من التمويل المفترض والتمويل الممتد في الهيكل الرأسمالي سوف يجعل معدل كلفة التمويل في حده الادنى وسيعظم معدل العائد على حق الملكية (العامري، ٢٠١٣: ٣١١) .

٢- نظرية صافي الربح :تفترض نظرية صافي الربح بأن تكلفة كل من حقوق الملكية والاقتراض ثابت بحيث لا يتغير بتغير نسبة الاقتراض ، فان انخفاض او ارتفاع نسبة الاقتراض في هيكل رأس المال للمنشأة سوف لا يتربط عليه انخفاض او ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار الذي يقوم بطلبه المقرضون او المالك وبما ان تكلفة الاقتراض هي اقل من تكلفة اصدار اسهم جديدة (عادية) فإن زيادة نسبة الاقتراض (نسبة مصادر التمويل الرخيصة) سوف يتربط عليها انخفاض في تكلفة الأموال وكذلك ارتفاع في قيمة المنشأة بالتبغية (هندي، ٢٠٠٥: ٩٥)

٣- نظرية صافي ربح العمليات: يؤكّد مناصرو هذه النظرية في صياغة هيكل رأس المال بأن التغيير في الرفع المالي سوف لا يصاحبه أية تغيير لتكلفة الأموال المرجحة (WACC) (الزبيدي، ٢٠٠٤: ٧٦٩) . ولذلك فان المضمون الحقيقي لهذه النظرية يدل إلى أن زيادة الاعتماد على المديونية كتمويل سوف يرافقه في ذلك زيادة في المخاطر المالية والتي بدورها سوف تتعكس على المساهمين (المالك) وبذلك سوف



يطلبون بمعدل عائد أعلى ، وهذا سوف يمثل زيادة في تكلفة التمويل الممتنع الناشئ عن الانخفاض في كلفة التمويل المفترض وهو ما سوف يجعل كلفة الأموال المرجحة ثابتة وعدم تغيرها بالإضافة إلى ان القيمة السوقية للمنشأة ستكون ثابتة ايضا (حنفي، ٤٧١:٤٠٠، ٤٧٢).

٤- نظرية مودكلياني و ميلر (M & M) : تعتبر نظرية مودكلياني و ميلر من النظريات المالية المعاصرة لما تحمله من اتجاهها فلسفيا في غاية الالهامية ، حيث نشروا تلك النظرية في عام ١٩٥٨ الا انه ما زلت تلك النظرية تحمل في طياتها جدلا فكريا ولاسيما من قبل المهتمين بالإدارة المالية ، ويعتبر مودكلياني و ميلر بانهم مؤسسي المدرسة الحديثة من الادارة المالية بحيث اسند اليهم ذلك بحق ، وقد حصلوا على جائزة نوبل وذلك بسبب جهودهم التنظيرية المبذولة والواسعة في هذا المجال . (الزبيدي، ٢٠٠٨: ٥٥٤)

، إذ قام كل من مودكلياني و ميلر بتقديم نظريتهم والمتمثلة حول هيكل رأس المال والقيمة للمنشأة ونصت هذه النظرية بانه لا يوجد علاقة بين كل من هيكل رأس المال للمنشأة وبين كلفتها.(Modigliani, 1958:261) ، وشارت هذه النظرية من خلال افتراض عدم وجود الضرائب بأن قيمة المنشأة والمعدل الموزون لتكلفة رأس المال لا يمكن لها ان تتأثر بهيكل رأس مال ، لذلك فأن كلفة التمويل سوف لا تتأثر بتغيير نسبة الاقتراض في هيكل رأس المال (Daves, 2002:17) .

المطلب الثالث: الاطار النظري للأداء المالي المصرفى :

مفهوم الاداء المالي المصرفى: نال موضوع الاداء بشكل عام والأداء المالي المصرفى بشكل خاص اهتماماً واسعاً من قبل الباحثون والكتاب نظراً لارتباطه بجوانب مهمة من الحياة العملية للمصارف والمؤسسات على اختلاف انواعها وقد عبر عن الاداء والأداء المالي المصرفى بوجهات نظر عدة اختلفت باختلاف آراء ووجهات نظر أولئك الكتاب والباحثين وباختلاف طبيعة المصارف وخصائصها او المقاييس المستخدمة فيها وعلى هذا الاساس لابد من التمييز بين الاداء المالي والأداء المالي المصرفى ، لذلك يعد الاداء المالي بأنه يمثل الوسيلة لتحقيق النتائج ، أو الأهداف المتواخدة من مجمل العمليات التي



تقوم بها المصارف ، ابتداءً من حشد الموارد بمختلف أنواعها ، مروراً بموظفيها ويمثل الأداء النشاط أو السلوك الذي تتحول بموجبه الموارد إلى خدمات (سلمان، ٢٠١٣: ٦٧) . اما الأداء المالي المصرفي فهو وصف لوضع المصارف الان وتحديد لاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة الایرادات، الموجودات ،المبيعات، المطلوبات، وصافي الثروة (البردان، ٢٠٠٧: ٩٧). هو تعبير عن أداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية، وانه الداعم الرئيس للأعمال المختلفة التي يقوم بها المصرف (الظوالم، ٢٠٠٥: ٣٠) .

أهمية تقييم الأداء المالي المصرفي:-

وتكمّن أهمية تقييم الأداء بالاتي (مردان ، ٢٠١٢: ٨٤):-

- ١- إن تقييم الأداء المالي يوفر مقياساً لمدى نجاح المصرف وإن المصرف يسعى دائماً لمواصلة نشاطه من أجل تحقيق أهدافه فالنجاح يُمثل مقياساً مركباً يجمع بين الكفاءة والفاعلية ونتيجة لذلك فهو أشمل من كليهما في تحسين أداء المصرف من أجل مواصلة البقاء والاستمرار بالعمل .
- ٢- نظام تقييم الأداء يوفر معلومات لكافة المستويات الادارية بالمصرف وتستخدم هذه المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات معتمدة في ذلك على حقائق علمية وموضوعية فضلاً عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية .

٣- عملية تقييم الأداء المالي ستضع ،المركز الاستراتيجي للمصرف داخل إطار البيئة التي يعمل فيها ومن ثم يتم تحديد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي .

٤- إن نظام تقييم الأداء المالي يساعد على التأكد من توفر السيولة ومن ثم قياس مستوى الربحية ضمن قرارات الاستثمار والتمويل (حقي، ٢٠١٦: ٤٧) .

اهداف تقييم الأداء المالي المصرفي:-

تستهدف عملية تقييم الأداء المالي ما يأتي (الوايلي، ٢٠٠٣: ١٠):-



- ١- معرفة مستوى أداء الوحدة الاقتصادية ومدى انجازها للوظائف المحددة لها مقارنة مع تلك الوظائف المُخططة لها في خطتها الإنتاجية مع معرفة مواطن الخلل والضعف ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها مع إرشاد المنفذين حول الطرق والوسائل المناسبة لتجنبها مستقبلاً.
- ٢- معرفة مدى كفاءة توزيع الموارد وكيفية استخدامها بحيث تكون بالطريقة الصحيحة والتي سوف تؤدي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل الكلف.
- ٣- إن مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة إذا ما اعتمدت على أسس سليمة تصبح نوعاً من أنواع الحوافز التي تعبئ هم التنظيم البشري في الوحدة الإنتاجية وبحيث تؤدي إلى تغيير طاقاتها نحو الأداء والإبداع، و يؤدي تقييم الأداء المالي إلى توجيه العاملين في الاتجاه السليم لأداء أعمالهم معتمداً على ما يقدمه إليهم من تكليف محدد بالواجبات المطلوبة في مواعيد معينة، وهذا الأمر يساعدهم على أداء الأعمال بشكل سليم ومتقن.
- ٤- يوفر تقييم الأداء المالي معلومات دقيقة عن المشاريع التي سيتم تقديمها للإدارات العليا وتصور دقيق ومحدد عن مدى التقدم في تنفيذ تلك المشاريع للخطة الاقتصادية وكذلك إمكانية تحقيق الأهداف التخطيطية الإجمالية، إذ ان تقييم أداء عمل المشروع يُعد مرحلة لتقدير الأداء الشامل لل الاقتصاد القومي لأن المشاريع الاقتصادية تعد القاعدة الأساسية للقطاعات الاقتصادية والتي يمدها يتكون الاقتصاد الوطني.

معايير تقييم الأداء المالي المصرفي:-

هناك عدة معايير تم أشار إليها من قبل عدد من الكتاب و الباحثين هي كما يأتي :-

١- المعايير التاريخية : Historical standards

المعايير التاريخية تكون مستمدة من فعاليات المصرف ذاتها وهي بذلك تكون قد مكنت المحل المالي الداخلي فيها من حساب المؤشرات والنسب المالية مثل الكشوفات المالية للسنوات



السابقة لغرض الرقابة على الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية ، وكذلك تحديد مواطن الضعف للمصرف لكي يتم معالجتها ومواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها (النعميمي، ٢٠٠٥: ١٢).
تعتمد هذه المعايير على مؤشرات مالية تاريخية او بعبارة اخرى المؤشرات المالية للسنوات السابقة فمثلا يتم مقارنة بين نسبة السيولة لهذه السنة مع نسبة السيولة للأعوام الماضية لهذا المصرف ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل تكون التغيرات إلى الأفضل أو إلى الأسوأ معتمداً في ذلك على هذا النسب او المعدلات الأخرى (الطعمه، ٢٠١٤: ٢٠١٤).

٢- المعايير القطاعية : Sectoral Standards

تُعد هذه المعايير عن معدل أداء مجموعة معينة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد ، أي مقارنة بين النسب المالية لمصرف معين بالنسبة المالية لباقي المصارف ، ويتم الاستفادة وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأن هذه المعايير مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المالي الذي تنتهي إليه المصارف (الحمداني، ٢٠١٣: ٦٨) ، وان المحل المالي يستفاد بدرجة أكبر من تلك المعايير القطاعية في رقابة على الأداء ، حيث تمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المصرف ومراقبته دورياً خصوصاً وان المصارف المعنية تتشابه في العديد من الامور والعمال مع النشاط القطاعي الذي يقارن به على الرغم من أن هنالك اختلافات عديدة بين المؤسسات موضوع المقارنة في القطاع الواحد (النعميمي، ٢٠٠٥: ١٢) .

٣- المعايير المطلقة : Absolute standards

تدل المعايير المطلقة على إنها تلك المعايير السائدة المتعارف عليها ضمن حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدام هذه المعايير بغض النظر عن نوع المؤسسة أو انوع الصناعة او الظروف السائدة، وقد يعكس بعض المعايير تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الصدد في العديد من الأوساط المالية، وقد يكون



البعض منها ناتج عن معايير دولية يتم إعدادها ومن ثم تنشر تدريجياً ويتم قياسها بالنسبة ذات العلاقة في المنشأة المحددة، وبعض الأمثلة عليها في قياس السيولة هي نسبة السيولة (بشناق، ٢٠١١ : ٣٢).

- المعايير المستهدفة : Targeted standards

تشير المعايير المستهدفة إلى المعايير التي تعتمد عاده على الخطط المستقبلية للمصرف وهذه الخطط تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير تفيد المحلل أو الإداره في التحقق عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة، والمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المخططة مع المتحققه ومن ثم يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، ونتيجة لذلك تعد المعايير المستهدفة من الأدوات المهمة في عملية التخطيط وكذلك الادارة والرقابة (الطعمه، ٢٠١٤ : ١٦).

- مؤشرات الأداء المالي المصرفي:

هناك العديد من التقسيمات لمؤشرات المالية المستخدمة لقياس الأداء المالي المصرفي، ومن أكثر المؤشرات شيوعا واستخداما في قياس الأداء المالي المصرفي المؤشرات التالية :

١- مؤشر الربحية : Profitability index

يعد الربح الهدف الرئيسي للمصرف ، وهو ما يسعى لتحقيقه دائمأ، و الربح هو الفائض من الأموال المتحققه نتيجة استخدام الأموال المتاحة تحت تصرف إدارة المصرف في العمليات المصرفية مثل الائتمان والاستثمارات وكذلك إدارة محفظة الأوراق المالية، وكلما كانت ربحية تلك المصارف مرتفعة كلما كان ذلك مؤشراً لاستخدام موارد المصرف بكفاءة وفعالية من قبل إدارة المصرف، ولكن تبقى العلاقة الطردية ما بين الربحية وجذب المستثمرين وكذلك المودعين، بمعنى آخر كلما كانت الربحية مرتفعة ستعتبر عاملأ هاما من العوامل التي تساعده على جذب المودعين والمستثمرين (علي، ٢٠١٧ : ٣٧).

ويقصد بها تلك المؤشرات التي توضح لنا نتيجة اعمال المصرف وكذلك كفاءة السياسات وايضا القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها من قبل الادارة العليا، ويوجد العديد من المؤشرات التي من خلالها سيتم



قياس ربحية المصرف، وان المؤشرات تختلف حسب طبيعة المصرف ، وكذلك الطرق والاساليب المحاسبية التي يتم اتباعها في استخراج نتائج اعمال المصرف والظروف المحيطة به (آل شبيب، ٢٠٠٩ : ٨٦).

وقد برزت عدة نسب لتقدير الربحية المصرفية :

أ - معدل العائد على الموجودات (ROA) : Rate of Return on Assets

هو مقياس أساسى لأداء المصرف إذ يمثل نسبة إلى فاعلية الموجودات في خلق الأرباح وهو يعتبر من المقاييس المهمة لأنه يشير إلى قدرة وكفاءة إدارة المصرف في استخدام الموجودات وتوليد الأرباح، ويتناوب هذا العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض وكذلك الاستثمارات المصرفية ويعكس بالصيغة الآتية (المرسومي، ٢٠١٧: ١١٦) :

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح (الدخل)}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ب- معدل العائد على حق الملكية (ROE) : Rate of return on equity

تمثل هذه النسبة ما يحصل عليه اصحاب الاستثمارات (المالكون) نتيجة توظيف واستثمار أموالهم في نشاطات المصرف ، وما يميز هذا المعدل بأنه يمثل الأرباح التي يتلقاها المساهمون نتيجة استثمارهم أموالهم على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة ويحسب بالصيغة التالية (علي، ٢٠١٧ : ٣٧) :

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح (الدخل)}}{\text{حق الملكية}}$$

ج - ربحية السهم (نصيب السهم من الأرباح الصافية) (Eps) : Earnings per share

ويتمثل أحد المؤشرات المهمة التي تُستخدم لتقدير ربحية المصرف وإن الهدف من هذا المؤشر هو الحكم على مدى كفاءة المصرف، ويستخدم هذا المؤشر لقياس قيمة صافي الدخل المكتسب لكل سهم من



الأسمى حيث كلما كان نصيب السهم من الأرباح يزداد عاماً بعد عام دلّ هذا على إن المؤشر جيد ويقاس بالصيغة الآتية (علوان، ٢٠١٩ : ٢٥):

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم}}$$

- مؤشرات السيولة : Liquidity indicators

تمثل مقياساً نسبياً لتقرير موجودات المصرف إلى النقد ، وإن هذا التقرير يعتمد على طول الفترة الزمنية لتحويل الموجودات إلى نقد ، إذ إن هذا المقياس يمثل قدره المصرف على دفع التزاماته تجاه الآخرين (الداعي، ٢٠١٣ : ٥٨)، وقد برزت عدة نسب لتقدير سيولة المصرف :

أ- نسبة الرصيد النقدي : Cash balance ratio

تمثل هذه النسبة قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية للزيائن من الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها في الصندوق لدى المصرف ولدى البنك المركزي كذلك ولدى المصارف الأخرى أيضاً ، وتحتاج حجمها من بلد إلى آخر، وتقاس هذه النسبة على وفق الصيغة الآتية (الجليحاوي، ٢٠١٠ : ١٠٣):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{اجمالي الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

ب- نسبة التداول : trade rate

تمثل هذه النسبة مدى أمكانية المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة خلال السنة المالية عن طريق تحويل الموجودات المتداولة جميعها إلى سيولة نقدية وذلك لمقابلة الالتزامات ، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يعني إن المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية (الحمداني، ٢٠١٣ : ٨٠):



$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ج - نسبة السيولة السريعة : Quick liquidity ratio

تمثل هذه النسبة إمكانية المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل من خلال موجودات سهلة التحويل إلى النقدية ، وهذه الموجودات تضم كل من النقودية ، والأوراق المالية ، والذمم المدينية بالتركيز على النقدية المتوفرة التي تكون لدى المصرف وتقاس هذه النسبة على وفق الصيغة الآتية (علي، ٢٠١٧ :

: ٣٨

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{مخزون اخر المدة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة:

حيث تم التوصل إلى النتائج أدناه من خلال استخدام المؤشرات المحددة لكل متغير من متغيرات الدراسة وللفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٧) ووفق هذه النتائج التي تم التوصل إليها ماليا سوف يتم معرفة الاثر بين هيكل راس المال والاداء المالي المصرفى ومحاولة معرفة فيما اذا كانت الفرضيات مقبولة ام لا وكما مبين في التالي.

جدول (٢)

| المؤشر المستخدم | المصرف الاسلامي العراقي | المصرف الاسلامي | مصرف كردستان | المتوسط العام |
|-----------------|-------------------------|-----------------|--------------|---------------|
| النسبة المئوية | ٠.٨٦ | ١.٦٠ | ١.٢٣ | ٠.٥٠٥ |
| النسبة المئوية | ٠.٤٥ | ٠.٥٦ | ٠.٥٠٥ | ٠.٥٠٥ |



| | | | | |
|-------|-------|-------|--|-------|
| ٠٠٤٨٩ | 0.430 | 0.549 | الوسط الحسابي لمؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات | |
| ٠٠٦٢ | 0.088 | 0.036 | الوسط الحسابي لمؤشر العائد على حق الملكية | ٠٠٦٢ |
| ٠٠٢٦٥ | 0.033 | 0.020 | الوسط الحسابي لمؤشر العائد على إجمالي الموجودات | ٠٠٢٦٥ |
| ٠٠٩ | 0.126 | 0.054 | الوسط الحسابي لمؤشر نصيب السهم من الارباح الصافية | ٠٠٩ |

اختبار وتحليل فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

سيتم اختبار فرضيات البحث الخاصة بالتأثير وذلك بواسطة البرنامج spss v.25 عن طريق معادلة الانحدار البسيط ، كما سيتم اختبار معنوية الدالة المقدرة بالاعتماد على قيمة اختبار (f) ، واختبار معنوية المعلمات من خلال اختبار (t) ، وبحسب الاتي:

$$Y = \alpha + \beta x + U_i$$

Y : المتغير التابع ، A : الحد الثابت في معادلة الانحدار ، او الجزء المقطوع من محور Y.

b : ميل خط الانحدار ، او مقدار التغير الذي يحدث في المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة. X : المتغير المستقل ، U_i : المتغير العشوائي
اما متغيرات البحث الحالية فهي كالاتي :

المتغير المستقل وهو هيكل رأس المال و الممثل بثلاثة مؤشرات ، وهي :

X11: مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية

X12: مؤشر المطلوبات إلى إجمالي الموجودات

X13 : مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات



المتغير التابع وهو الأداء المالي وهو كذلك ممثل بثلاثة مؤشرات وهي

Y11: العائد على حق الملكية

Y12: العائد على الموجودات

Y13: نصيب السهم من الأرباح الصافية

أ- الفرضية الرئيسية الاولى : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية والأداء المالي المصرفي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية ، والعائد على الموجودات ، ونصيب السهم من الأرباح الصافية).

يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٣) إن هنالك تأثيراً معنواً لمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية وبين العائد على حق الملكية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (t) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (0.005) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (0.004) لمعامل بيتا (B)، و (0.013) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.04) في المتغير التابع وهو العائد على حق الملكية و بالتالي قبول الفرضية.

وكذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٣) ان هنالك تأثيراً غير معنواً لمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية وبين العائد على الموجودات، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أقل من قيمة (t) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (0.005) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (0.003) لمعامل بيتا (B)، و (0.023) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى



حق الملكية تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.003) في المتغير التابع وهو العائد على الموجودات، وبالتالي رفض الفرضية.

و كذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٣) إن هنالك تأثيراً معنوياً لمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية و نصيب السهم من الأرباح الصافية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، و كذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (0.005) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة وهي (٠.٠٨٤) لمعامل بيتا (B)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير التابع وهو مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.0084) في المتغير التابع وهو مؤشر نصيب السهم من الأرباح الصافية ، وبالتالي قبول الفرضية.
و هنا يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطى البسيط كالتالى :

| |
|----------------------------------|
| $Y^* = \alpha + \beta X_1 + u_i$ |
| $Y_{11} = 0.013 + 0.04 x_1$ |
| $Y_{12} = 0.023 + 0.003 x_1$ |
| $Y_{13} = -0.01 + 0.084 x_1$ |

ومن متابعة قيمة معامل التفسير (R^2) ، ظهرت ان قيمتها هي (0.12),(0.34),(0.524) على التوالي ، وهذا يشير إلى إن مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية تفسر (34%) ، (12%) ، (52.4%) على التوالي من التباين الحاصل في المتغيرات التابعة و هي العائد على حق الملكية و العائد على الموجودات و نصيب السهم من الأرباح الصافية .

الجدول رقم (٣) ملخص معاملات نموذج تأثير للفرضية الرئيسية الاولى ($n=13$)



| القرار | المتغير التابع | معامل التفسير (R^2) | القيمة الفائية (f) | قيمة (t) | قيمة بيتا (B) | قيمة الفا (a) | المتغير المستقل |
|--|----------------|-------------------------|--------------------|----------|---------------|---------------|-----------------|
| قبول | Y11 | 0.34 | 5.689 | ٢.٣٨٥ | 0.040 | 0.013 | X11 |
| رفض | Y12 | ..٠١٢ | ..٠١٣٠ | ..٠٣٦٠ | ..٠٠٠٣ | ..٠٠٢٣ | X11 |
| قبول | Y13 | ..٠٥٢٤ | ١٢.١١٠ | ٣.٤٨٠ | ..٠٠٨٤ | -..٠٠١ | X11 |
| قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠٠٠٥) ودرجة حرية (١٢) = ٤.٧٥ | | | | | | | • |
| قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠٠٠١) ودرجة حرية (١٢) = ٩.٣٣ | | | | | | | • |
| قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠٠٠٥) ودرجة حرية (١٢) = ٢.١٧٩ | | | | | | | • |
| قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠٠٠١) ودرجة حرية (١٢) = ٣.٠٥٥ | | | | | | | • |

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج spss v.25

ب- الفرضية الرئيسية الثانية : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية ، والعائد على الموجودات ، ونصيب السهم من الأرباح الصافية)

يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٤) إن هنالك تأثيراً معنواً لمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات وبين العائد على حق الملكية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠٠٠٥) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠٠٢٤) لمعامل بيتا (B)، و (0.64) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.24) في المتغير التابع وهو العائد على حق الملكية وبالتالي قبول الفرضية.



وكذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٤) إن هنالك تأثيراً غير معنويًّا لمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات بين العائد على الموجودات ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أقل من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠٠٠٥) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠٠٠٥٥) لمعامل بيتا (B)، و (-0.001) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.055) في المتغير التابع وهو العائد على حق الموجودات، وبالتالي رفض الفرضية.

كذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٤) إن هنالك تأثيراً معنويًّا لمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات ونصيب السهم من الأرباح الصافية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠٠٠٥) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠٠٤٦٩) لمعامل بيتا (B)، و (-0.145) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.469) في المتغير التابع وهو نصيب السهم من الأرباح الصافية ، وبالتالي قبول الفرضية.

وهنا يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

$$Y^* = \alpha + \beta X_1 + u_1$$

$$Y_{11} = 0.64 + 0.24 X_2$$

$$Y_{12} = -0.001 + 0.055 X_2$$

$$Y_{13} = -0.145 + 0.469 X_2$$



ومن متابعة قيمة معامل التفسير (R^2) ، ظهرت أن قيمتها هي (0.456) ، (0.104) ، (0.575) على التوالي ، وهذا يشير إلى أن مؤشر المطلوبات إلى اجمالي المطلوبات تفسر (45.6%) ، (10.4%) ، (57.0%) على التوالي من التباين الحاصل في المتغيرات التابعة وهي العائد على حق الملكية و العائد على الموجودات و نصيب السهم من الأرباح الصافية .

الجدول رقم (٤) ملخص معاملات نموذج تأثير للفرضية الرئيسية الثانية (n=13)

| القرار | المتغير التابع | معامل التفسير (R^2) | القيمة الفائية (f) | قيمة (t) | قيمة بيتا (B) | قيمة الفا (a) | المتغير المستقل |
|---|----------------|-------------------------|--------------------|----------|---------------|---------------|-----------------|
| قبول | Y11 | 0.456 | 9.208 | ٣.٠٣٤ | 0.249 | 0.64 | X12 |
| رفض | Y12 | 0.104 | 1.272 | 1.128 | 0.055 | -0.001 | X12 |
| قبول | Y13 | 0.575 | 14.897 | 3.860 | 0.469 | -0.145 | X12 |
| قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (0.005) ودرجة حرية (12) = 4.75 | | | | | | | • |
| قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (0.001) ودرجة حرية (12) = 9.33 | | | | | | | • |
| قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (0.005) ودرجة حرية (12) = 2.179 | | | | | | | • |
| قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (0.001) ودرجة حرية (12) = 3.005 | | | | | | | • |

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج spss v.25

ت- الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية ، والعائد على الموجودات ، ونصيب السهم من الأرباح الصافية) .

يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٥) إن هنالك تأثيرا معنواً بمؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات وبين العائد على حق الملكية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية



عند مستوى معنوية أقل من (0.005) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (0.242) لمعامل بيتا (B)، و (0.18) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى التخفيض بمقدار (0.242) في المتغير التابع وهو العائد على حق الملكية و وبالتالي قبول الفرضية.

وكذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (5) إن هنالك تأثيرا غير معنويًا لمؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات وبين العائد على الموجودات ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أقل من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (0.005) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (0.0054) لمعامل بيتا (B)، و (0.053) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية تؤدي إلى التخفيض بمقدار (0.054) في المتغير التابع وهو العائد على الموجودات، وبالتالي رفض الفرضية.

وكذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (5) إن هنالك تأثيرا معنويًا لمؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات ونسبة السهم من الأرباح الصافية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، و كذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (0.005) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (0.439) لمعامل بيتا (B)، و (0.308) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى التخفيض بمقدار (0.439) في المتغير التابع وهو نسبة السهم من الأرباح الصافية ، وبالتالي قبول الفرضية.

و هنا يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطى البسيط كالتالى :



$$Y^{\wedge} = \alpha + \beta X_1 + u_1$$

$$Y_{11} = 0.18 + -0.242 X_3$$

$$Y_{12} = 0.053 + -0.054 X_3$$

$$Y_{13} = 0.308 + -0.439 X_3$$

من متابعة قيمة معامل التفسير (R^2) ، ظهرت إن قيمتها هي (0.18),(0.474) ، (0.557) على التوالي ، وهذا يشير إلى إن مؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات تفسر (47.4%) ، (18%) ، (55.7%) على التوالي من التباين الحاصل في المتغيرات التابعة وهي العائد على حق الملكية و العائد على الموجودات ونصيب السهم من الأرباح الصافية .

الجدول رقم (٥) ملخص معاملات نموذج تأثير للفرضية الرئيسية الثالثة (n=13)

| المتغير المستقل | قيمة الفا (a) | قيمة بيتا (B) | قيمة (t) | القيمة الفائية (f) | معامل التفسير (R^2) | المتغير التابع | القرار |
|-----------------|---------------|---------------|----------|--------------------|-------------------------|----------------|--------|
| X13 | 0.183 | -0.242 | -3.101 | 9.927 | 0.474 | Y11 | قبول |
| X13 | 0.0053 | -0.0054 | 1.100 | 1.335 | 0.018 | Y12 | رفض |
| X13 | 0.0308 | -0.0439 | -3.723 | 13.858 | 0.057 | Y13 | قبول |

قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (0.005) ودرجة حرية (12) = 4.75 •

قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (0.001) ودرجة حرية (12) = 9.33 •

قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (0.005) ودرجة حرية (12) = 2.179 •

قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (0.001) ودرجة حرية (12) = 3.055 •

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج spss v.25



الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

المبحث الأول: الاستنتاجات:

فقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي :

١- من خلال النتائج المتحصل عليها في التحليل المالي نجد بأن المصارف الإسلامية عينة الدراسة قد اختلفت في اعتمادها على مصادر التمويل والتوزيع فيما بينها بحيث إن المصارف الإسلامية عينة الدراسة قد اعتمدت على مصادر التمويل المقترض أكثر من اعتمادها على مصادر التمويل الممتدك، ويدل هذا على إن المصارف الإسلامية تفضل مصادر التمويل المقترض التي يكون كلفته أقل من كلفة مصادر التمويل الممتدك والذي يساعد في تخفيض كلفة مصادر التمويل للمساهمة في تعظيم قيمة المصرف في السوق .

٢- في الفرضية الرئيسية الأولى كانت مقبولة بالنسبة للعائد على حق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية ، ومرفوضة بالنسبة للعائد على الموجودات .

٣- أما الفرضية الرئيسية الثانية بأنها كانت مقبولة بالنسبة للعائد على حق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية، ومرفوضة بالنسبة للعائد على الموجودات.

٤- تبين الفرضية الرئيسية الثالثة بأنها كانت مقبولة بالنسبة للعائد على حق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية، ومرفوضة بالنسبة للعائد على الموجودات.

المبحث الثاني: التوصيات:

١. ضرورة متابعة ومراقبة وضع هيكل رأس المال في المصارف الإسلامية لما لها من أهمية كبيرة في التأثير بمستويات الأداء المالي المصرفي وبالتالي التأثير على مستويات تحقيق الأهداف المنشودة لتلك المصارف .



٢. لابد للمصارف الاسلامية العراقية الحرص على صياغة هيكل رأس المال وضرورة التوقيع بمصادر رأس المال ومحاولة خلق مزيجاً رأسمالياً أمثلًا بحيث يساعد على تقليل الكلفة وزيادة الربحية ويعظم قيمة تلك المصارف في السوق .

٣. ينبغي على المصارف الاسلامية العراقية أن تعتمد على مؤشرات هيكل رأس المال لمعرفة أدائها التمويلي وكذلك نسب كل مصدر من مصادر هيكل رأس المال فيها ومعرفة كلفة كل مصدر من هذه المصادر وذلك لكي تستطيع تقليل هذه الكلف إلى حدودها الادنى.

٤. لابد من الاعتماد على التمويل بالقرض وبنسب مناسبة ، وذلك لتقليل الخسائر بسبب الوفرات الضريبية التي تعمل على تحقيقها تكاليف الدين لذلك فمن الضروري أن تستخدم المصارف الاسلامية الدين ولا تستخدم التمويل بالملكية إلا عند الضرورة ، وذلك لكي تتجنب انخفاض سعر السهم.

المراجع:

اولا: المراجع العربية:

- ١- الاغا، بسام محمد (٢٠٠٥) اثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار ، رسالة ماجستير غير منشورة في ادارة الاعمال، كلية التجارة بالجامعة المفتوحة.
- ٢- آل شبيب، دريد كامل ، "مبادئ الإدارة المالية" ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩ .
- ٣- اندراؤس ، وليم عاطف "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات" دار الفكر الجامعي ، مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ،
- ٤- بشناق، زاهر صبحي ، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)" ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين ، ٢٠١١ .
- ٥- البدran، عروبة رشيد علي ، "استراتيجية القدرة المميزة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية في مصري - الرافدين والرشيد)" ، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الاعمال ، ٢٠٠٧ .



- ٦- الجليحاوي، زينب جواد عبيد غالى ، "أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفى دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الحكومية في العراق (الرافدين -الرشيد)" ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم إدارة الأعمال ، ٢٠١٠ .
- ٧- الحجازي، عبد علي احمد، مصادر التمويل، ط2، دبي، ٢٠٠٦ .
- ٨- الجميل، سرمد كوكب، ادارة المؤسسات المالية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، ط١، الموصل، ٢٠١٢ .
- ٩- الحاج ، طارق، ٢٠٠٢ ، مبادئ التمويل ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر التوزيع - عمان - الأردن .
- ١٠- الحسناوي ، سالم صلال راهي ، اسasاسيات الادارة المالية ، ط١ ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦ .
- ١١- حقي، بسام ، "دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية" ، رسالة الماجستير ، الجامعة الافتراضية السورية ، ٢٠١٦ .
- ١٢- الحданى، محمد مجيد جواد ، "قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية لمدة ٢٠٠٠ - ٢٠١١)" ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، ٢٠١٣ .
- ١٣- الحданى، ناصر والقضاة، علي، "أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية - دراسة تحليلية " ، مجلة المنارة، المجلد ١٩ ، العدد ٤ ، ٢٠١٣ .
- ١٤- حنفي، عبد الغفار، اسasاسيات التمويل في الادارة المالية، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٤ .
- ١٥- خلف، فليح حسن ، "البنوك الإسلامية" ، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٦ .
- ١٦- الدفاعي، مصطفى سلام عبد الرضا ، "التقييم المحاسبي لإداء المصارف الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الشرعية (إطار عملي مقترن) دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الإسلامية العراقية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١)" ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، ٢٠١٣ .
- ١٧- الزبيدي، حمزة محمد، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر ، عمان ، الاردن، ٢٠٠٤ .



- ١٨ - زياد سليم رمضان ، اسasيات في الادارة المالية ، الطبعة الرابعة ، دار صفاء للنشر والتوزيع - الجامعة الأردنية .
- ١٩ - سلمان، زينب فاضل ، "أثر رأس المال الفكري في الأداء المالي (دراسة تطبيقية في عينة من دوائر التمويل الالامركزي في محافظة كربلاء)" ، رسالة ماجستير، جامعة الكربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الاعمال، ٢٠١٣ .
- ٢٠ - الصياح، عبد الستار ومصطفى، العامري، سعود جابر مشكور، الادارة المالية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
- ٢١ - الطعمة، محمد عدنان ، "استخدام المؤشرات المالية في تقويم أداء المصرف التجاري السوري" ، رسالة الإجازة في إدارة الأعمال، جامعة الجزيرة، كلية إدارة الاعمال، قسم الإدارة، سوريا ، ٢٠١٤ .
- ٢٢ - الظوالم، نضال عبد الهادي عمران ، "تقييم جودة الخدمة المصرفية وأثرها في الأداء المالي المصرفي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية)" ، رسالة ماجستير جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال ، ٢٠٠٥ .
- ٢٣ - العامري ، محمد علي ابراهيم (٢٠١٣) الادارة المالية الحديثة، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الاردن.
- ٢٤ - العامري، محمد علي ابراهيم ، الادارة المالية المتقدمة ، إثراء للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، 2010 .
- ٢٥ - عبد الفتاح ، بهيرة محمد سعيد ، العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن ، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة والتمويل ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٤ .
- ٢٦ - عبد الوهاب، دادن ، تحليل المقاربات النظرية حول امثلية الهيكل التمويلي - الاسهامات النظرية الاساسية ، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد 4 ، 2006 .
- ٢٧ - علوان، عبير عبد الأمير متubb ، "تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وأثرها على عائد السهم - دراسة قياسية على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦" ، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٩ .
- ٢٨ - العلي، أسعد حميد، الادارة المالية - الاسس المالية العلمية والتطبيقية، ط١، دار وائل للنشر ، 2010 .



- ٢٩ - علي، نور جابر محمد ، "الحكومة المصرفية وانعكاسها على الأداء والمخاطر" - دراسة تحليلية في عينة من المصادر التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الإدراة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٧.
- ٣٠ - محمد، منير شاكر واسماعيل، ونور، عبد الناصر، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، ط٣، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- ٣١ - مردان، زيد عائد ، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي (بالتطبيق على عينة من المصادر العراقية المساهمة)" ، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الإدراة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ٢٠١٢.
- ٣٢ - المرسومي، مروج طاهر هزال ، "أثر مخاطرة السيولة المصرفية و كفاية رأس المال في أداء المصادر التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٤ (دراسة تحليلية لعينة من المصادر التجارية العراقية)" ، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدراة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٧.
- ٣٣ - الموسوي، سعدي أحمد حميد ، "ديناميكية هيكل رأس المال وفقاً لفلسفة نظرية الالتقاط وانعكاسها على الأداء المالي الاستراتيجي - دراسة تحليلية للمصادر التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية، كلية الإدراة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، ٢٠١٣.
- ٣٤ - النعيمي، زهراء محمد توفيق ، "تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١" ، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدراة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٥.
- ٣٥ - النعيمي، عدنان تايه و الخرشة ، ياسين كاسب ، ٢٠٠٧ "أساسيات الإدراة المالية" ، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- ٣٦ - هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ط١، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 .
- ٣٧ - هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ط٢ ،منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- ٣٨ - الوائلي، أحمد عبد الله سلمان ، "اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي - المالي (دراسة تطبيقية في شركة صناعات الأصباغ الحديثة / قطاع مختلط)" ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدراة والاقتصاد، ٢٠٠٣ .



-٣٩ ويستون ، فرد وبرجهام ، يوجين ، التمويل الاداري ، ٢، (تعریب : عبد الفتاح السيد سعید النعماني وعبد الرحمن دعاله بیله) ، دار المrix للنشر والتوزیع ، الرياض ، ٢٠٠٩ .
ثانياً : المصادر الاجنبية

- 40- Adair, Troy A., *Corporate Finance Demystified*, McGraw-Hill, USA, 2006.
- 41- .Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F., *Fundamentals of Financial Management*, 12th ed, South-Western, 2009.
- 42- Gitman , Lawrence J.,(Principles of Management Finance) 9th ed., N.Y. : Addison Wesley Publishing Co., 2000 .
- 42- Khrawish H. Ali & Ali K (2010) "The Determinants of the Capital Structure: -٤٣ Evidence from Jordanian Industrial Companies" * JKAU: Econ. & Adm., Vol. 24 No. 1, pp: 173–196.
- 44- Weston, Fred j . & Eugene F . Brigham , *Managerial Finance* Ed , 1981 .
- 45- Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., *Financial Management : Theory & Practice*, 10th ed. Thomson Learning , Inc, 2002 .
- 46- Ebrati, M. R., Emadi, F., Balasang, R. S. and Safari "The impact of capital structure on firm performance: Evidence from Tehran stock exchange". *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*,2013, 7(4): 1–8, 2013.
- 47- Weston, J. Fred & Besley, Scott & Brigham ,Eugene F., *Essentials of Managerial Finance* ,11th ed., Orland the Dryden Press Co. 1996.
- 48- Degryse & Hans G & Peter K & Peter (2012) "The impact of firm and industry characteristics on small firms' capital structure " *Journal: Small Business Economics* Vol: 38 Issue: 4 Pages: 431– 447 Provider.



- 49- Kassim A & Zuaini I (2012) " Board Process, Capital Structure Decisions and Company Performance" Journal: Management Science and Engineering ,: Vol. 6 Issue: 1 Pages: 81-87.
- 50- Modigliani, Franco & Merton H. Miller,(The Cost of Capital, Corporation Finance, and the Theory of Investment), The American Economic Review , Vol . 48 No. 3, 1958 .
- 51- Maness, Terrys.,(Introduction to Corporate Finance) N.Y. ,McGraw- Hill,Inc.,1988 .
- 52- Gitman, Lawrence J, Principles of Managerial Finance, 12th ed, Prentice Hall, 2009 .
- 53- Downes, John & Elliot G., Jordan, Finance Investment Handbook, Published, Barron Educational Series , 6th ed, Canada, 2003.
- 54- McGuigan, James R. & Kretlow, William J. & Moyer, R. Charles, Contemporary Corporate Finance, 11th ed, South-Western, 2009.

